



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: المعادلة النووية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين

اسم الكاتب: أ.م.د. اسامة مرتضى باقر

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/2155>

تاريخ الاسترداد: 2025/06/06 21:20 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجالات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



المعادلة النووية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين

أ.م.د.اسامة مرتضى باقر^(*)

المقدمة

يعد السلاح النووي واحداً من أهم عناصر القوة للأقطاب الدولية على اختلاف إمكانياتهم وعلى الرغم من أن السلاح لم يستخدم إلا في الحرب العالمية الثانية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد اليابان، إلا أن مخاوف معاودة استخدامه مرة ثانية واردة، لذا نجد أن هناك مجموعة من وسائل الضبط والعقوبات والمعونات والمساعدات لمنع الدول من الحصول على التقنية النووية أو إجبارها على التنازل عن تلك التقنية.

لذا جاء البحث للتحقق من فرضية مؤداها ان التوازنات الدولية ونظام الأمن الجماعي لا يسمحان بدخول عضو جديد إلى دول النادي النووي وفقاً للقائمين على هذا النظام وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى كوريا الشمالية لا تزال المعلومات غير مؤكدة عن امتلاكها، وأما إيران فلا تزال تعلن عن سلمية هذا البرنامج رغم العقوبات الأمريكية والدولية.

وللتتحقق من الفرضية اعلاه تضمن البحث معرفة الرؤية الأمريكية لتلك المعادلة على مستوى العالم ، وما هي آليات العمل في هذا الجانب والتحديات التي يمكن أن تواجه الولايات المتحدة الأمريكية وتحدد أنها القومي أو أمن أحد حلفاءها لذا سيتطرق البحث إلى:

- واقع التسلح النووي لعالم ما بعد الحرب الباردة.
- التهديدات النووية للأمن القومي الأمريكي.
- الإستراتيجية الأمريكية النووية في المرحلة الراهنة.
- آليات المواجهة الأمريكية للتهديدات النووية.

أولاً: واقع التسلح النووي لعالم ما بعد الحرب الباردة:

يجوبي العالم اليوم على ترسانة نووية تقدر بـ (أثنى عشر ألف) من الأسلحة النووية وهو في أغلبه لدى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، إذ تمتلك كل منهما قرابة خمسة آلاف وخمسمائة سلاح نووي، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن عالمنا لا يزال مطبوعاً بتراث مرحلة الحرب الباردة^١. على الرغم من معاهدات تحفيض الأسلحة النووية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية.

ومن ثم فإن دول النادي النووي متباينة إلى صنوف عدة بحسب عدد الأسلحة والصواريخ ذات القدرة في حمل الرؤوس النووية.

وبعكس تصنيف القوى النووية لعالم ما بعد الحرب الباردة إلى:

١ - القوى النووية الإقليمية:

^(*) كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية.

^١ د. برونو ترتريه: الردع النووي في العام ٢٠٣٠، ترجمة: د. عبد الحميد الموساوي، (بغداد، ٢٠٠٧)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ٥٢.

عند التطرق إلى موضوع امتلاك الدول للسلاح النووي ينبغي التمييز إلى مسألة مهمة وهي (دول العتبة النووية) وهي الدول التي لها برامج نووية لكن ذات طابع سلمي أي إنها تمتلك التقنية النووية إلا أنها لم تصل إلى مرحلة إنتاج رؤوس نووية يمكن أن تستخدم على المستوى التكتيكي لاسيما (جو - أرض) أو (بحر - بر). ومن هنا يتم التطرق إلى الدول التي تجاوزت (العتبة النووية) وهي التي تمتلك أسلحة نووية ومتلك صواريخ (بالستية) أو الغواصات البحرية النووية أو الطائرات وهي تصنف دولاً نووية حسب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) لعام ١٩٦٨م، وهي (الهند، باكستان، الكيان الصهيوني ، كوريا الشمالية)^٢.

- **الهند:** عام ١٩٧٤ هو إيزان امتلاك الهند للسلاح النووي وحسب التقديرات الأمريكية والدولية فإن الترسانة الهندية تقدر بـ (٥٠) سلاحاً نورياً هذا بحسب المخزون الهندي من البلوتونيوم، هذا إلى جانب الصواريخ الباليستية ذات القواعد البرية والذي تصل مديتها إلى (٢٠٠٠) كم ومحولة (١٠٠٠) كغم وهي (أغنى ٢)، والصواريخ الباليستية البحرية بمدى (٤٠٠) كم ومحولة تصل إلى (١٠٠٠) كغم وهي (ذسش) والطائرات العسكرية التي تطير إلى مديات (١٨٥٠) كم ومحولة تصل إلى (٦٣٠٠) كغم وهي (ميراج ٢٠٠٠)، وهذه المديات والأحمال مصادق عليها من قبل وزارة الدفاع الهندية لعام ٢٠٠٩.

- **باكستان:** من القوى الإقليمية النووية والتي يقدر حجم ترسانتها من (٥٠-٦٠) سلاحاً نورياً وذلك حسب مخزونها من اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المنفصل أول تجربة لها عام ١٩٩٨ أما عن الأسلحة الحاملة للرؤوس النووية، ففضلاً عن الصواريخ الباليستية القصيرة المدى تملك صواريخ بالستية متوسطة المدى يصل مداها ١٣٠٠ كم ومحولة تصل إلى (١٠٠٠) كغم، فلديها سلاح الجو متمثل بـ طائرات (F16A/B) مداها ١٦٠٠ كم ومحولتها تقدر بـ (٤٥٠٠) كغم ويقدر عددها (٣٤) طائرة، معظمها ذات أدوار نووية^٣.

- **الكيان الصهيوني:** تبني الكيان الصهيوني منذ أمد بعيد سياسة (الغموض النووي)، فهي لا تؤكد ولا تنفي رسميًّا امتلاكها أسلحة نووية، إلا أنه في كانون الأول / ٢٠٠٦ وفي مقابلة تلفزيونية لرئيس الوزراء الصهيوني (يهود أولمرت)، درج بلده ضمن لائحة البلدان المالكة للسلاح النووي، ومن ثم يصعب تحديد حجم الترسانة الصهيونية لكن تراوح من (١٠٠-٢٠٠) رأس حربي، أما السلاح الحامل للرؤوس فهي الصواريخ الباليستية، (ارجاع ٢٢) التي يصل أقصى مدى لها (١٨٠٠) كم ومحولة حوالي (١٠٠٠) كغم أما الطائرات فتملك طائرات نوع (Falcon. A. B. C. D. I. F16) بمدى (١٦٠٠) كم ومحولة (٥٤٠٠) كغم وبعد يتجاوز (٢٠٥) طائرة، أما الغواصات فمن المفترض أن تتجهز في نهاية عام ٢٠١٢ بعواصتين (عملان بالديزل - الكهرباء) تعادلت على شرائها من ألمانيا عام ٢٠٠٦ ، نوع (تايب ٨٠٠ دولفين) لكن على الأرجح أنها ستكون مجهزة بصواريخ كروز ذات قدرة نووية^٤.

- **كوريا الشمالية:** بسبب طبيعة النظام السياسي في كوريا الشمالية فإن المعلومات بخصوص حجم الترسانة الكورية شحيحة جداً إلا أن الجانب الكوري أعلن رسميًّا في شباط / ٢٠٠٥ أنه أنتج أسلحة نووية وفي تشرين

^٢ انظر المادة الثالثة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NTP لعام ١٩٦٨.

^٣ انظر: موقع وزارة الدفاع الهندية India. WWW. Ministry of Defence Government of India.

^٤ انظر موقع وزارة الدفاع الباكستانية

الأول / ٢٠٠٦ أجرت أول اختبار أظهر بصورة لا لبس فيها عن قدرة سلاح نووي عن طريق تفجير اختباري نووي تحت الأرض وتقدر الترسانة النووية بحوالي (٦-١٥) سلاحاً نووياً، وكانت كوريا الشمالية قد طورت برنامجها بعد اكتمال الاتفاق الموقع عام ١٩٩٤ مع الولايات المتحدة الأمريكية بمراقبة برنامجها النووي ومساعدة شبكة عبد القدير خان الباكستانية، ومتلك حوالى (٦٠٠) صاروخ بالستي قصير المدى وحوالى (١٠٠) صاروخ متوسط المدى، وتسعى لتطوير صواريخ بعيدة المدى من طراز (نودونغ) وهي غالباً ما تقوم بتجارب صاروخية تشير حفيظة جيرانها (كوريا الجنوبية، اليابان).^٦

٢- القوى النووية العالمية (الكبرى):

تبادر دول النادي النووي على الرغم من كونها تشترك بامتلاكها السلاح النووي إلا أنه لكل دولة إمكاناتها الجغرافية والبشرية والاقتصادية والسياسية والمبلوماسية ما يعطي أرمحية لبعض الدول عن مثيلتها في النادي النووي. فجحد أن خمسة دول وهي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن تمتلك حوالى (١١٣١٢) سلاحاً نووياً فعلاً بل أن هناك عدة آلاف من الأسلحة النووية في حالة تأهب وجاهزة للإطلاق في غضون دقائق. والدول هي (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، المملكة المتحدة، فرنسا، الصين).

وتتمتع هذه الدول بمجموعة من الخصائص هي^٧:

- ١- أنها الدول التي تملك السلاح النووي قبل معايدة حظر انتشار الأسلحة النووية .
- ٢- أنها تملك حق استخدام النقض داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
- ٣- أنها تملك سياسات تحاوز إقليمها الجغرافي وذات بعد عالمي.
- ٤- لها مستوى متباين في المشاركة في القرار السياسي العالمي.
- ٥- على الرغم من سياسات ومعاهدات تخفيض الأسلحة النووية إلا أن تلك الدول غير راغبة بالتنازل عن تلك الأسلحة نهائياً وعازمة على البقاء ضمن دول النادي النووي.
- ٦- تملك رؤية مشتركة مفادها عدم امتلاك أي دولة مجدداً للسلاح غير التقليدي والسعى إلى نوع أسلحة الدول النووية الحاصلة عليه حديثاً ولها تجارب ناجحة في ذلك.
- ٧- تملك تقنيات تكتيكية وإستراتيجية عالية المستوى في استخدام السلاح النووي من صواريخ عابرة للقارات وغواصات نووية وقنابل ذات قدرات تدميرية عالية بربة وبخرية وجوية.

البلد	الرؤوس الحرية النووية
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٠٤٥ (٥٠٠) رأساً حربياً منها غير استراتيجي
روسيا الاتحادية	٣٢٨٤ (٢٣٣٠) رأساً حربياً غير استراتيجي
فرنسا	٣٤٨
المملكة المتحدة	١٦٠
الصين	١٤٥

^٦ د. جاسم يونس الحريري: "تداعيات تجربة كوريا الشمالية إقليمياً ودولياً"، مجلة المرصد الدولي، (بغداد، ٢٠٠٧)، ص ٧٣-٩٠، WWW.USINFO.Org.

^٧ عادل محمود مظهور: "أسلحة الدمار الشامل والمقارنات الأمريكية المتعددة"، مجلة محطات استراتيجية (بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد ١٢٥، ٢٠٠٤)، ص ١٣٠.

الجدول نقاً: شان. ن. كايل وآخرون: "القوى النووية في العالم ٢٠٠٧"، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٧٥٦.

أن الفئة الأولى من دول النادي النووي المتمثلة بالدول الكبرى يتكون من عالم خماسي الأبعاد وهؤلاء قد لا تتوافق سياساتهم في كل الظروف والأحوال، لكن لم ولن يصل الأمر وعلى الأقل خلال المستقبل المنظور لاستخدام السلاح النووي كون الردع فيما بينهم وصل إلى مرحلة ((توازن الرعب النووي)), حتى على الرغم من حالة التباين الكمي لكل دولة.

لكن الخشية والخطر يكمنان في الدول الحاصلة على السلاح مؤخراً والدول الساعية للحصول عليه لأغراض سياسية وأمنية سيؤدي إلى عدم ضمان مستقبل توازن الرعب النووي بين دول الفئتين الأولى (الخمس الكبار) والثانية (إسرائيل، الهند، باكستان، كوريا الشمالية).^٨

لذلك نجد أن هناك بناحات حققتها دول الفئة الأولى في نزع أو تحديد بعض الأطراف الدولية التي امتلكت فعلاً السلاح النووي بحوافز اقتصادية وسياسية وأخرى أمنية كما في: أوكرانيا وبيلاروسيا التي ورثت من الاتحاد السوفيتي (٨١) رأساً نورياً ولكنها تخلت عنها عام ١٩٩٦ إلى روسيا الاتحادية، وكازاخستان ورثت من الاتحاد السوفيتي (٤٠٠) رأساً نورياً ولكنها تخلت عنها عام ١٩٩٥ إلى روسيا الاتحادية أيضاً، وجنوب أفريقيا التي أنتجهت (٦) قنابل نووية ولكنها قامت بتفكيكها في مطلع التسعينيات من القرن الماضي^٩، إلى جانب إفشال مشاريع للحصول على أسلحة نووية من خلال الحروب والعقوبات كما في العراق وليبيا.^{١٠}

ويقى المشروع الإيراني الذي يُهرّب الولايات المتحدة الأمريكية والغرب رغم التأكيدات الإيرانية بأن مشاريعها كافية هي للأغراض السلمية وتوليد الطاقة الكهربائية، وعلى الرغم من سلسلة العقوبات المتواتلة إلا أن إيران لا تزال سائرة باستكمال برنامجها النووي السلمي حسب ما تعلن^{١١}، في حين أن التقديرات الغربية توّكّد أن إيران ستتدخل النادي النووي في عام (٢٠١٤-٢٠١٦) وتبقى الرهانات الأمريكية على ثني الإرادة السياسية لإيران وإخاء البرنامج النووي أو بقاءه تحت سيطرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.^{١٢}.

٣- الدول المرشحة للدخول إلى النادي النووي:

إلى جانب دول النادي النووي (ال العسكري) فإن هناك أولاً تمتلك مفاعلات نووية و (تقنية نووية) للأغراض السلمية والبحوثية وهي قادرة عملياً على امتلاك القنبلة النووية لكن الإرادة السياسية لحكوماتها تأتي اتخاذ هذا القرار لاعتبارات خارجية خاصة ما يتعلق بـ (معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية) أو اتفاقيات الأمن المتبادل مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الدول هي: (كندا، اليابان، إيطاليا، هولندا، مصر)^{١٣}.

ثانياً: التهديدات النووية للأمن القومي الأمريكي:

^٨ قارن مع: جاكى وولكوت ساندز: "كيف تعزز معايدة الحد من انتشار الأسلحة النووية"، المجلة "الألكترونية" الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية، العدد ٥، ٢٠٠٥، ص ١٠..

WWW.USINFO.org

^٩ ريتشار واي، ديفيس "خفض الأسلحة النووية، ماضياً وحاضراً" المجلة الإلكترونية الصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية، ٢، ٢٠٠٧، العدد ٥..

WWW.USINFO.org

^{١٠} لمزيد من التفاصيل ينظر: أبيلا أ. ديستر: "ليبيا تتخلى عن أسلحة الدمار الشامل" المجلة الإلكترونية الصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٥، العدد ١٨..

WWW.USINFO.org

^{١١} أثمار كاظم سهل: "أزمة إيران النووية بين التصعيد والتهديد"، أوراق دولية، (بغداد، ٢٠٠٧، ٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٥٥)، ص ١٣-١٦.

^{١٢} نفس المصدر السابق ص ١٨.

^{١٣} د. يرونو ترتوريه: مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

أن التهديدات النووية للأمن القومي الأمريكي ليست بالجديدة، الأمر هو أن التهديدات أصبحت أكثر تعقيداً وأخطر من ذي قبل، فالتهديدات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية ليست من القطب المناوئ الواحد كما في مرحلة الحرب الباردة ولا حتى من الأربعة الكبار الذين يصنفون ضمن الفئة الأولى أو الكبار للنادي النووي وإنما التهديدات (الجديدة) تحصر في:

- ١- التهديدات من الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية.
- ٢- التهديدات من قبل الجماعات المسلحة (الإرهاب النووي).
- ٣- التهديدات من الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية:

وتندرج ضمن هذه الدول التي تصنف ضمن الدول (المارقة) بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والتي هي خط في المواجهة لها ولحلفائها وكانت الدول المارقة في السابق هي (العراق قبل عام ٢٠٠٣، إيران، كوريا الشمالية)^{١٤}.
- كوريا الشمالية: والتي تعتبر التهديد الأبرز والأخطر على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها (اليابان، كوريا الجنوبية) وعملياً دخلت ضمن نطاق الخطر بعد اختيار الاتفاق الموقع بين كوريا الشمالية والوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٩٤ ومنع المفتشون من إجراء عمليات التفتيش عام ٢٠٠٢ أصبحت كوريا عملياً خطراً يهدد الأمن القومي الأمريكي بعد إجراءها لتجربتها النووية الأولى عام ٢٠٠٦ ولعلن انضمامها للدول النادي النووي، هذا الإعلان في نظر الخبراء الأمريكيين هو فشل السياسة الأمريكية حيال كوريا الشمالية كونهما لم تتمكن في تثبيط أو إثناء البرنامج النووي وفشلت كل المساعي الدبلوماسية والاجتماعيات الرباعية في الأعوام (١٩٩٧-١٩٩٩).

أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن المسألة النووية الكورية الشمالية هي مسألة إقليمية تدخل ضمن توازنات المنطقة مع اليابان وكوريا الجنوبية وروسيا الاتحادية^{١٥}.

رغم ذلك لم يدر إلى أي نوايا عدوانية من قبل كوريا الشمالية حيال الولايات المتحدة الأمريكية وإنما النوايا العدوانية هي حيال حلفاءها (اليابان، كوريا الجنوبية) وغالباً ما تكون هناك توترات على الحدود، لكن ما تراهن عليه الولايات المتحدة الأمريكية وبعد وفاة الرئيس الكوري الشمالي (كيم جونج - إيل) وتسليم ولده اليافع (كيم جونغ أون) الحكم والبالغ من العمر (٢٦) عاماً إلى جانب الضائقة الاقتصادية قد تدفعه إلى التخلص عن المواجهة مع دول الجوار والولايات المتحدة الأمريكية والتوجه نحو نزع السلاح مقابل المساعدات الاقتصادية وهذا ما تراهن عليه الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الخمس القادمة.

- إيران: وهو الخط الثاني الذي يهدد الولايات المتحدة الأمريكية ورغم أن البرنامج النووي الإيراني هو للأغراض السلمية إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تصر على أن هناك سعيًّا إيرانياً لامتلاك السلاح النووي مما يضر بتوازنات المنطقة حسب الادراك الأمريكي ومن ثم نجد أن هناك أربع من العقوبات المتتالية من

^{١٤} كوثغدان اوه، رالف سي هاسيغ: "كوريا الشمالية دولة مارقة خارج حظيرة معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية" ملة اجندية السياسة الخارجية مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية ٢٠٠٥، ص ١٧، www.usinfo.org.

^{١٥} كوثغدان اوه، رالف سي هاسيغ: المصدر السابق، ص ١٩.

الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة فرضت على إيران لكسر الإرادة السياسية وثنبيها للتوقف عن تخصيب اليورانيوم.^{١٦}

ما تراهن عليه الولايات المتحدة الأمريكية هو تغيير النظام السياسي في إيران ومن ثم الكف عن السعي لاستكمال المشروع النووي (سلمياً كان أم عسكرياً)، خاصة وأن النظام السياسي الإيراني يجهز بمعاداته للولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني وحلفاءهم في المنطقة. لذا تسعى لتعطيل هذا البرنامج بشتى السبل وبمختلف الوسائل سواء عبر إرسال الفيروسات إلى الحواسيب المنظمة لعمليات التخصيب، أو خطف وقتل الخبراء النوويين الإيرانيين.

(٢) التهديدات من الجماعات المسلحة (الإرهاب النووي):

أن أفعع كابوس تخشى من الولايات المتحدة الأمريكية هو حصول أحد الجماعات (المتطرفة) على قبالة نووية أو سلاح نووي تكتيكي ويوجه ضد إحدى الولايات المتحدة الأمريكية أو حسب السيناريو الأمريكي فإن (الإرهاب النووي) سيتضمن أربعة أنواع من النشاط الإرهابي)^{١٧}.

- سرقة واستخدام سلاح نووي كامل.
- سرقة أو الحصول على مواد قابلة للانشطار يتم استخدامها بعدئذ لصنع سلاح نووي.
- شن هجمات على مفاعلات أو مراقب نووية بهدف أحاديث تلوث إشعاعي في المناطق المجاورة.
- استخدام مواد إشعاعية منخفضة لصنع (القبيلة القذرة).

هذه احتمالات واردة ومن ثم بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تفكّر بها جدياً خاصة بعد أحداث ١١/أيلول / ٢٠٠١، والإشكالية تكمن في أن تلك الجماعات لم تتحقق معهم توازناً في الرعب أو أنها ستقوم بتوجيه ضربة استباقية أو حتى انتقامية بعد أن توجه لها الضربة فهي تواجه ((خصوم بلا وجود))^{١٨}.

ثالثاً: الإستراتيجية النووية الأمريكية في المرحلة الراهنة:

بعد أن تم استعراض التهديدات النووية للأمن القومي الأمريكي ينصرف الإدراك الأمريكي إلى معالجة تلك التحديات.

- هناك عدد من العوامل تجعل من عملية ردع هذه التهديدات (الجديدة) أكثر تعقيداً وصعوبة السبب:
- لم يعد المبدأ الذي نشأت عليه الإستراتيجية الردع القائمة على الاستقطاب الثنائي صالحًا اليوم للتطبيق العملي.
 - أضحت للدول حرية العمل للحصول على التقنية والخبرات الضرورية لإنتاج الأسلحة فوق التقليدية.
 - أن قادة بعض الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية يمتلكون روح المطاولة والمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية رغم الفارق في عناصر القوة.

^{١٦} في هذا الجانب راجع القرارات الصادرة من مجلس الأمن بحق إيران وهي (١٧٣٧) في ٢٠٠٦ . (١٧٤٧) في ٢٠٠٧ . (١٨٠٣) في ٢٠٠٨ . (١٩٢٩) في ٢٠١٠ إلى جانب العقوبات الاقتصادية الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وخاصة في الجوانب المصرفية والمالية WWW. UN. Org مجلس الان

^{١٧} خاصين كاميرون: "الإرهاب النووي أسلحة للبيع أم السرقة؟" المجلة الإلكترونية، تصدر عن وزارة الخارجية الأمريكية العدد (٥) WWW. UINFo. Org.

^{١٨} زيفيور يجنسكي: الفوضى... الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مالك فاضل (لبنان: شركة الطبع والنشر اللبناني، ١٩٩٨) ص ١٠٠ وما بعدها.

- أثبتت بعض التجارب أن الأساليب الأمريكية المتبعة في الحد من انتشار الأسلحة النووية قد أثبتت عدم جدواها كما في النموذج الكوري الشمالي وقد تضاف إيران إلى القائمة.

وبناءً على تلك الحقائق أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها تبني مجموعة من آليات العمل تدعم بما استراتيجية الردع التقليدية^{١٩}، وهذه الإجراءات هي:

١- اعتماد الرد الانتقامي الكثيف ضد الدول المختللة أن توجه ضربات ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو أحد حلفاءها.

٢- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة في مجال نشر شبكات الصواريخ الدفاعية الفعالة التي تحفظ من فاعلية الأسلحة الكيميائية والبايولوجية التي بحوزة (أعداء) الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- إعادة هيكلة القدرات النووية الأمريكية من ناحية إعدادها وخصائصها كي تستطيع الإستجابة لتحديات اليوم لأجل الاحتفاظ بالقدرة على الاستجابة السريعة باستخدام السلاح المناسب والملاائم عند الضرورة.

٤- دراسة إمكانية استخدام تكنولوجيا غير نووية متطرفة تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام أسلحة تقليدية ضد أهداف لم يكن بالإمكان تدميرها إلا بالسلاح النووي.

وبناءً على معطيات الأزمة الاقتصادية الأمريكية وسحب القوات والألوية العسكرية من العراق وأفغانستان فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم ولن تخاطر على الأقل خلال الشعر سنوات المقبلة على استخدام القوة العسكرية ضد أي خصم محتمل وإنما عبر استخدام أساليب غير مباشرة كالعقوبات المالية والمصرفية والاقتصادية أو توجيه ضربات عسكرية خطأ من خلال أحد الحلفاء في الناتو أو الحلفاء الإقليميين في أي بقعة يمكن أن تشكل خطراً عليها. ولعل النموذج الإيراني وكوريا الشمالية خير مثالين على ذلك التوجه^{٢٠}.

رابعاً: آليات المواجهة الأمريكية للتهديدات النووية:

بناءً على ما سبق في تحديد التحديات المختللة التي من الممكن أن تهدد الأمن القومي الأمريكي، في ظل تراجع القدرات الاقتصادية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ لأكثر من آلية في تحصين أنها من الضربات النووية وغير التقليدية المختللة عبر:

١- الآلية الدفاعية:

سابقاً كان نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي المسماً بـ (الحارس الواقي)، (سايفغارد) قائماً على فكرة مدى المدى الذي يهدده الصاروخ لذلك يجب أن تكون الأنظمة الدفاعية قريبة جداً من هدف الصاروخ إلى جانب إنما تصيب الصاروخ وهو في مراحله الأخيرة من الوصول إلى المدار وتحديداً قبل دقيقة من وصوله إلى هدفه، أما أنظمة

^{١٩} تيري، أم. كارتشر: "شبكات الصواريخ الدفاعية والمساهمة الجديدة للردع"، المجلة الإلكترونية، الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية العدد (٥) ٢٠٠٦، ص. ١١.

^{٢٠} قارن مع: مي عبد الرحمن: "أمريكا كوريا الشمالية، أمن مستقبل للعلاقة"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، ٢٠٠٩)، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٧٨.

الدفاع الأمريكية اليوم فهي أكثر تقدماً من مرحلة الحرب الباردة فقد صممت وفق نظام واحد مدمج ومتكاملاً قادر على الاشتباك مع مختلف التهديدات الصاروخية العابرة للقارات أو التكتيكية القصيرة المدى عبر استخدام صواريخ اعتراضية مربطة بأجهزة استشعار لها القدرة على الاعتراض في مختلف مراحل انطلاق الصاروخ من الانطلاق ومنتصف المسار والمرحلة النهائية وهذه الأنظمة هي:

- نظام الدفاع من علو جوي مرتفع (THAAD).
- نظام القدرة المتقدمة لصاروخ باترويت 3 (PAC-3).
- نظام الدفاع الجوي للمدى المتوسط (MFADS).

إلى جانب الأنظمة الدفاعية التي تطلق من على ظهر السفن وهو محمد حالياً وقيد البحث. من خلال تلك الأنظمة أعلاه تتعاظم قدرات الولايات المتحدة الأمريكية من كشف وتحقيق واعتراض وتدمير الصواريخ على أي مدى. لكن هذه الأنظمة تبقى فاعلة بوجود حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي ومن ثم تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لنشر تلك المنظومات من خلال قواها المنتشرة في أغلب بقاع العالم وخاصة في المناطق المحتملة لأن توجه إليها ضربات صاروخية من خلالها.^{٢١}.

٤- آلية التعاون الدولي لضبط التسلح:

تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن عملية ضبط التسلح وعدم انتشار السلاح النووي تعتمد على الدول المالكة للسلاح النووي في أن تضع وتطبق ضوابط تصدير فعالة بالتقيد الصارم وعدم تقسيم أي شكل من أشكال المساعدة للدول التي لا تملك التقنية النووية.

ومنذ اختيار الاتحاد السوفيتي عقدت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية اتفاقيات ضغط وتفكيك الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية (Salt1) (Salt2) للحد من الأسلحة الاستراتيجية منذ عام ١٩٩١^{٢٢}. ثم تبنت بعد ذلك برامج مع دول العالم كافة لمنع الأسلحة النووية ومنع انتشارها عبر أكثر من ٢٢ معاهدة ثنائية دولية ومن هذه البرامج:

أ- برامج مساعدة منع الانتشار: تم سن هذا القانون من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة تحديد أسلحة الدمار الشامل في الاتحاد السوفيتي بعد تفككه مباشرة عام ١٩٩١ وتم رصد ميزانية تقدر بـ (٩) بلايين دولار لتدمير مواد تكنولوجيا متعلقة بأسلحة الدمار الشامل وبناها التحتية ومنع نشر الخبرات ولغاية عام ٢٠٠٦ نجحت الولايات المتحدة الأمريكية من تدمير

- ٥٣٧ صاروخاً بالستياً.
- ٤٥٩ صومعة صواريخ بالستية.
- ١١ منصة إطلاق صواريخ بالستية.
- ١٢٨ قاذفة قنابل.
- ٤٠٨ منصة إطلاق صواريخ من الغواصات.

^{٢١} ديفيد مارتن: "شبكة الصواريخ الدفاعية العابرة للقارات" المجلة الإلكترونية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية، العدد (٢)، ٢٠٠٢، ص ٢١-٢٣.

^{٢٢} جاكى ولوكوت ساندرز: "كيف تعزز معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية"، المجلة الإلكترونية الصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٢، العدد ١٢، ص ٤.

- ٧٠٨ صواريخ نووية جو — أرض.

- ٤٩٦ صواريخ تطلق من الغواصات.

- ٢٧ غواصة نووية.

- ١٩٤ اتفاق تجارت نووية.

إلى جانب إخلاء جمهوريات أوكرانيا، وروسيا البيضاء وكازاخستان من الأسلحة النووية^{٢٣}.

بــ الشراكة العالمية لمجموعة الشمان ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل لعام ٢٠٠٢: وقع زعماء مجموعة

الشمان آنذاك في قمة (كاناناسكيس) في حزيران/٦ ٢٠٠٢ مبادرة "الشركة ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار

الشامل" وتعهد زعماء الدول بجمع مبلغ يصل إلى (٢٠) بليون دولار على مدى عشر سنوات لمنع انتشار

السلاح النووي أو تطويره أو اقتتاله وانضمت لاحقاً (١٣) دولة إلى المجموعة وهي (فنلندا، هولندا،

الترويج، بولندا، سويسرا، السويد، استراليا، بلجيكا، التشيك، الدنمارك، إيرلندا، كوريا الجنوبية، نيوزيلندا).

تــ المعوقات: أيضاً واحد من المبادئ التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية عبر تقديم الدعم المادي

للدول التي تشكل نقاط عبور التكنولوجيا النووية وتقديم كافة الأجهزة الاعتراضية الازمة لكشف

المعدات وتم عبر نظام رقمي فعال.

ـ ٣ الآلية القانونية والمنظمات الدولية:

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتوقيع اتفاقيات وعقد معاهدات

لإنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن معايدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والوكالة الدولية

لطاقة الذرية^{٢٤}، هناك معاهدات قارية للحد من الأسلحة النووية وهي^{٢٥}:

أــ معاهدة تلاتيلو لكونغو: معايدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ١٩٦٧.

بــ معاهدة بانجكوك: معايدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ١٩٩٥.

تــ معاهدة راروتونجا: معايدة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية.

ثــ معاهدة بيلندايا: معايدة منطقة أفريقيا الخالية من الأسلحة النووية ١٩٩٦.

إلى جانب إصدار مجلس الأمن للقرار (١٥٤٠) في نيسان ٢٠٠٤ والذي يقضي إلزام الدول كافة بأن تسن

تشريعات وتنفذ إجراءات تنظيمية وقانونية فعالة لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية ووسائل اطلاقها،

ويشكل القرار سابقة بأن يوزع مجلس الأمن باتخاذ إجراءات محددة وملزمة للدول الأعضاء، وقد رفعت حوالي (١١٥)

دولة تقريراً عن إجراءاتها في هذا الجانب^{٢٦}.

الخاتمة:-

بات واضحاً في ضوء ما هو معلن من إحصائيات من الدول المالكة للسلاح النووي أن الترسانة النووية في

تراجع لكن سيبقى هناك تفوق نسبي للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية في هذا الجانب عن باقي الدول

^{٢٣} بيان حقوق صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية ٢/آيار/٢٠٠٥ WWW.USINFO.Org..

^{٢٤} محمود خيري: أثر الطاقة النووية على العلاقات الدولية واستراتيجية الكتابين، (القاهرة، جامعة القاهرة، ١٩٩٧)، ص ٧٤ وما بعدها.

^{٢٥} نفس المصدر السابق.

^{٢٦} د. سامح أبو العينين: "إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والاتفاقات ذات الصلة"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، ٢٠٠٩)، مركز الأهرام

للدراسات والبحوث، العدد (١٧٧)، ص ٢٣٠-٢٣٣.

الأخرى، وقد لا يبدواليوم أن صراع المراكز في عدد الرؤوس النووية مهماً بقدر أهمية الجانب الاقتصادي وديمومة فاعلية تلك الأسلحة وصيانتها.

وما يدل على هامشية العامل النووي على الأقل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو نسبة الميزانية النووية التي لم تعد تشكل أكثر من ٣% من ميزانية الدفاع الأمريكية، فالمهم هو ترتيبات الدرع الصاروخى ومدى فاعليتها حيال الخصوم، إلى جانب تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية وبما لا يقبل الشك أنها الدولة النووية الأولى في العام وستبقى كذلك إلى نهايات عام ٢٠٣٠، وهذا الحال ينسحب إلى باقي عناصر القوة العسكرية.

لذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية بالتجاه البحث وبشتى السبل والآليات لتطويق الخطر النووي، والذي ينسجم مع مبدأ إنسان سامي ألا وهو الحفاظ على البشرية من الفناء فيما لو استخدم هذا السلاح.

لكن ستبقى المعادلة النووية الأمريكية غير مستقرة وتعيش حالة من الرعب والخوف المستلتم كون احتمالات الخروج عن نطاق السيطرة أمر وارد في ظل سعي بعض الدول لامتلاك هذا السلاح وأخرى تعيش حالة من الاضطراب السياسي الداخلي الذي قد يعطي الفرصة من قبل بعض الجماعات لامتلاكه ولكن الامتلاك قد لا يعني بالضرورة حسن الاستخدام في الوقت والزمان المناسبين.

في العموم يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت وإلى الآن في تطويق المشكلة وحصر الخصم على الرغم من فشلها مع كوريا الشمالية والخشية من أن يتكرر هذا الفشل مع إيران.